أبو جوليا والزّفَر الكثير

بسمة النسور

يوم ثقيل حالك الظلمة استيقظت فيه على نبأ اغتيال إسماعيل هنيّة في قلب طهران. حاولت استيعاب حيثيات الخبر الأليم عبر متابعة القنوات الإخبارية، التي خصّصت ساعات طويلةً لتغطية الحدث وتحليله، وبدأ ربّات الفعل، ورصد حالة الغضب والسُّخْط في الشارع الفلسطيني، وفي معظم العواصم العربية. وراعتني في نحو خاص حالة الشماتة والفرح لدى بعضهم في مواقع التواصل الاجتماعي، التي عبّر عنها من دون خجلٍ من يطلقون على أنفسهم مُؤثّرين، من العرب المُتصهينين، وهم من الواقعين في غرام الكيان المُحتلّ، و«المضبوعين» بخطابه المُلفّق، المُستسلمين بكلّ ذُلّ وهوان لإملاءاته الجائرة، يروّجون ديمقراطيته الكاذبة، ويعملون لتجميل صورته الكريهة القبيحة، التي باتت مكشوفةً لإحرار العالم، سعداء باغتيال هنيّة وكأنّ لهم ثأراً شخصياً مع الرجل لمُجرّد اختلافهم معه في المُعتقد والتوجّه السياسي.

اللافت دائماً أنّ معظم اللادينيين العرب يأخذون الموقف الموالي للكيان نفسه حرفياً، من دون زيادة أو نقصان، وكأنّهم يتلقّون التوجيهات من جهةٍ واحدة، فيُمعنون في مهاجمة كلّ ما يتعلّق بثقافتنا. ولحسن الطالع، فإنّ تأثيرهم يَظلّ محدوداً لا يتجاوز بضعة آلاف من المُضلّلين، لذلك لن ينجحوا مهمّا خصصوا الساعات الطويلة في مواقع التواصل للسخرية من عذابات الشعوب المقهورة، ولتزوير الحقائق الواضحة وضوحَ شمس ساطعة، ولتجاهل معاناة الأبرياء، المدنيين، الذين يتعرّضون في مدار الساعة للقتل والتهجير والجوع والتشريد.

ومهما بلغت درجة استفزازهم وانفصالهم عن الواقع، وتواطؤهم مع المُحتلّ، يمكن إدراك دوافع سلوكهم المُخزي. أمّا ما لا يمكن استيعابه، فهو البلادة وقلّة الحساسية والخدر، الذي أصاب بعض المُؤثّرين المحسوبين على فلسطين، أصحاب ملايين المتابعين، مثل الشيف الفلسطيني الغزّي أبو جوليا، الذي أطلق إعلاناً بالغ السوء، من حيث التوقيت والمحتوى، مُبشّراً أهل الأردن بافتتاح مطعمه في عمّان في اليوم الذي اغتيل فيه رمزٌ فلسطينيٌّ، قد تختلف معه في مراهنته على إيران، التي ثبت أنّ المُتعطّي بها بردان، لكنّك لن تتمكّن إلا من احترام مبدئيّته وشجاعته، وصموده الأسطوري في المحن، رغم محاولات التشويه البائسة، التي طاولت الراحل بعد تصفيته بيد الصهاينة، لم يحترم الشيف الفلسطيني، ابن غزّة، فورة الدم وأحزان أبناء جلدته، ولم يُفكّر من باب اللياقة تأجيل الإعلان بضعة أيام، وإعلان الحداد، إذ لم يحتمل فكرة الخسارة المادّية (لأنّ «الرزق يُحبّ الخفيّة»)، بغضّ النظر عن أعداد الشهداء التي تتزايد بين لحظة وأخرى، ولم يُقصّر بعض المتابعين محتواه، فأسمعوه ما ينبغي من الإدانة والتنديد باستهتاره بالمأساة الدائرة منذ ما يقارب السنة. لم يكتفِ الشيف الشهير بهذا التصرّف المُستهجَن، بل روّج، وهو يرشد زبائنه المُحتملين من خلال إعلانه، لمطعم ماكدونالدز ومحطة توتال، المُجاورَين لمطعمه الجديد، وقد فاته أنّ الأردنيين يقاطعونهما ومُؤسّساتٍ أخرى، منذ بدء حرب الإبادة الغاشمة على أهلنا في غزّة الذبيحة، بعد ثبوت مساندة تلك الجهات، بالوثائق، العدوَّ المجرم في عدوانه الهمجي على الأطفال والنساء والشيوخ.

من هنا، لا بدّ من ردع مثل هذا النموذج المُوسِف من خلال مقاطعة مطعمه ومحتوى قناته الزاخرة بالمأكولات والحلويات، وبكثير من الزَّفَر، في الوقت الذي يموت فيه أطفال غزّة جوعاً وعطشاً فيما الشيف يتلمّظ ويأكل بشراهة أمام الكاميرا مُتعزّلاً بأطباقه واسعة الانتشار، في تجاهلٍ صادمٍ لما يدور في وطنه الجريح في اللحظة نفسها، من انتهاكاتٍ سافرةٍ لا يسكتُ عنها إلّا كلّ مُعتوٍ أثيم.

الرحمة لروح إسماعيل هنيّة، وقد بذلها فداءً للوطن، والخِزي والعار للمتصهينين العرب من الذين خلعوا ورقة التوت. أمّا أبو جوليا، وأمثاله، فالبر يحار في تصنيفهم وتوصيفهم، لأنّ الأذية من ذوي القربى تجرح عميقاً وتجعلنا نخاف من عمق يأسنا حقّاً «ما فيش فايدة، وعلى الدنيا السلام».

الوحدة الوطنية الفلسطينية الآن

داود كتّاب

من الضروري أن يكون هناك رادعٌ وتحمّلُ مسؤولية، عند اعتداء الاحتلال على البشر والحجر. تعتبر الشكوى للمؤسّسات الدولية والحقوقية محاولة لتحميل الاحتلال المسؤولية، ولكن يجب أن يكون الرادعُ أقوى لمنع تكرار الاعتداء. كانت ردّة الفعل الرسمية على اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، بدءاً من الرئيس محمود عباس، مروراً بالمسؤولين الفلسطينية كافّة، مُناسبةً، وتُعبّر عن الغضب الشديد، والحزن، على فقدان زعيم وطني. إنّ اغتيال قائدٍ سياسيٍّ لفصيل مقاوم يجب أن يُردّ عليه بطريقة تردع الاحتلال عن التعامل مع ملفّ الاغتيالات بالسهولة التي يتعامل معه بها. كانت ردّة الفعل الطبيعية، الأكثر أهمّية، على اغتيال هنية، من المسؤولين والمواطنين، هي ضرورة تسريع عملية الوحدة الوطنية الفلسطينية.

شكّل اتفاق بكين الفرصة المناسبة لخروج الدخان الأبيض، بإعلان الرئيس عبّاس حكومةَ وحدةٍ وطنيةٍ مُتّفقًا عليها بين الفصائل كافّة، تُجسّد ما اتُّفق عليه للردّ على المُشكّكين في مصداقية حركة فتح، التي وقّع نيابةً عنها نائبُ رئيسها محمود العالول، (اعلن وزير الخارجية الصيني وانغ يي، يوم الثلاثاء 23 يوليو/ تموز 2024، من على منصّة المصالحة الصينية بكين، عن اتفاق بين أربعة عشر فصيلاً فلسطينياً لتشكيل «حكومة مصالحة وطنية مؤقتة» لإدارة قطاع غزة بعد الحرب الإسرائيلية التي تشن عليها منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وقال وانغ خلال توقيع «إعلان بكين» من جانب الفصائل الفلسطينية في العاصمة الصينية بكين، إن «أهم نقطة هي الاتفاق على تشكيل حكومة مصالحة وطنية مؤقتة حول إدارة غزة بعد الحرب»). صحيح أنّ حكومة محمّد مصطفى تمرّ في مراحل مُهمّة من الإصلاح، وصحيح أنّ اتفاق المبادئ مع الاتحاد الأوروبي وفّر عجلةً نجاة للسلطة الفلسطينية التي كانت على وشك الإفلاس، ومن الضروري الحفاظ على قوّة الدفع والالتزام بما تمّ التوافق عليه مع بروكسل، وصحيح أنّ العديد من الإصلاحات، بما فيها التغييرات الجارية لاستبدال السفراء كافّة، وغيرهم، من الذين تجاوزوا سنّ التقاعد، بدأ تطبيقها. ذلك كلّه صحيح، لكنّ الاتفاقات والإصلاحات يمكن أن تستمرّ بغضّ النظر عمّن يرأس الحكومة الفلسطينية، وقد يكون هناك حاجةٌ لضمان توافق واستمرارية ما للتأكّد من عملية الانتقال السلس. المُهمّ حالياً هو الخروج من عنق الزجاجة، والتطبيق الجادّ لعملية المصالحة في المستويات كافّة.

طبعاً، عملية المصالحة ليست محصورةً في من يرأس حكومة الرئيس عبّاس، بل تشمل أيضاً التوصّل إلى تفاهم على الأهداف الوطنية، والية الوصول إلى تلك الأهداف. جيّد فعل المفاوضون بدعم من الرئاسة الصينية بقبول مبدأ قيام دولة فلسطينية على جزء من فلسطين التاريخية، وتحديد حدود الرابع من حزيران 1967 حدوداً معترفاً بها دوليا لحلّ الدولتين، ما يُعتبر تنازلاً كبيراً من المناضلين في حركة المقاومة الإسلامية (حماس). كما من الضروري الإلتزام الحديدي، من الآن فصاعداً، بالشرعية الدولية، والتزاماتها، التي يجب على جميع الفصائل قبولها، رغم أنّ التطبيق الدولي لتلك الالتزامات مليء بالتناقضات والنفاق. تطبيق بنود اتفاق المصالحة في الصين لا يحتمل أيّ تأخير، ولا علاقة له بالردّ الإيراني أو غيره على الجريمة الإسرائيلية المتمثّلة باغتيال إسماعيل هنيّة. كما أنّ تطبيق بنود المصالحة يجب أن يتمّ بناءً على المصلحة الفلسطينية العليا، ومن دون أيّ تشاور أو تنسيق مع أيّ طرف إقليمي أو محلّي. أن الأوان لأن تكون كلمات القادة وتواقيعهم مُلزمَة، ومطبّقة من دون أيّ تأخير أو تأويل. المطلب الشعبي في المستويات كافّة يجعل الوحدة الوطنية، وتشكيل حكومة توافق، والعمل من أجل باقي بنود الاتفاق، عملاً وطنياً بامتياز، لا يحتمل التأخير.

(كاتب وإعلامي من الأردن)

ما هو ثابت ضدّ الصين دولياً وعربياً

سامر خير أحمد

الفارق الأساسي في حالة العداء الأميركي ضدّ الصين، بين عهدي الجمهوري دونالد ترامب (2017 - 2021) والديمقراطي بايدن (2021 - 2024)، أنّ الأول سعى لمواجهة طموحات بكين بنفسه، بينما عمل الثاني لقيادة تحالف دولي ضدّها. وهذا يعني أن التغيير في حاكم البيت الأبيض خلال الشهور المُقبلة قد يُحدث بعض التغييرات في الصراع الأميركي الصيني الدائر بشراسة، لكنه كذلك سيُبقي بعض الملفّات من دون تغيير.

صحيح أنّ إجراءات بايدن ضدّ الصين بدت أكثر فعّالية، في مستويات الحشد العسكري في شرق آسيا، وإحياء التحالفات القديمة في المنطقة، وإعادة صياغتها لمواجهة بكين، وإذكاء حالة العداء ضدّ تايوان للإيهام بأنّ الصين توشك على غزوها، كذلك الضغط السياسي على وجود الصين لإعاقة توسيع علاقاتها الحسنة في مناطق متعدّدة من الدول النامية، فضلاً عن الإجراءات التجارية التي تنوّعت بين حظر الاستثمار في مجالات التكنولوجيا الفائقة في الصين، والسعي لمنع تطويرها الأجيال الجديدة من الرقائق الإلكترونية، وصولاً إلى الضغط على الحلفاء الأوروبيين من أجل الحدّ من انتشار الصناعات الصينية الحديثة، وفي رأسها السيارات الكهربائية، بدعوى مواجهة سياسة الإغراق الصينية. هذا صحيح كلّه، لكن ترامب بدا أكثر قدرة في اتخاذ القرارات الفورية لمواجهة الصين، في مقابل محدودية نجاح بايدن في تشكيل ذلك التحالف الدولي ضدّ الصين، الذي كان يطمح له مكتفياً بحشد حلفائه التقليديين في شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ، وهذا يشي بأنّ عودة ترامب بعد ما قام به بايدن خلال السنوات الثلاث الماضية سيوفّر له أرضيةً صالحةً للذهاب بعيداً في مواجهة الصين تجارياً وسياسياً، وربّما عسكرياً إذا دعت الحاجة. الجمهوريون والديمقراطيون يجمعون إذن على مواجهة الصين. صحيح أنّ إدارة بايدن هي التي صاغت «استراتيجية الأمن القومي الأميركي» على قاعدة الردع المتكامل ضدّ الصين، لكن ذلك الردع كان وسيظلّ لسان حال إدارة ترامب سابقاً ولاحقاً، إن عاد إلى كرسي الرئاسة. ثمّة إذن بعض الاختلافات بين الحزبين في كيفية إدارة الصراع في مقابل نقاط إجماع وافرة، يمكن عدّها ثابتة ضدّ الصين في سياسة الولايات المتّحدة خلال السنوات الأربع المُقبلة، ويمكن استخلاصها من نقاشات الكونغرس الأميركي وتوصياته في شأن الصين: يجمع الحزبان الجمهوري والديمقراطي على أن الصين تسعى لمراجعة النظام الدولي القائم منذ نهاية الحرب الباردة سنة، بحيث يصبح هذا النظام أكثر ملاءمة لمصالح الصين، وأن تعترف دول العالم بالمكانة الجديدة التي تشغلها الصين بين دول العالم، بفضل نجاحاتها الاقتصادية الهائلة. وهو النظام الذي تسميه الصين «مجتمع المصير الإنساني المشترك».

يجمع الحزبان على أن الصين باتت أكثر عدائية في تحقيق مصالحها الدولية منذ اتباع مبادرة الطريق والحزام، وذلك من خلال سعي الصين لتقييد قدرة الدول المصدرة على الوصول إلى الأسواق الدولية التي تسيطر عليها، مقابل تمكن الصين من الوصول بحرّية إلى مختلف الأسواق العالمية، عبر إبرام اتفاقيات نوعية من خلال مبادرة الطريق والحزام، تمنحها السيطرة على الموانئ ومعابر التجارة الدولية.

ينظر الحزبان بقلق إلى لجوء الصين إلى إقامة منظّمات دولية جديدة تستثني من عضويتها الولايات المتّحدة والقوى الأوروبية. كذلك إلى اتساع حضور الصين في أفريقيا عسكرياً واقتصادياً وتقنياً، وهذا يعني أنهما يجمعان على ضرورة الحدّ من اتساع نفوذ الصين بين دول العالم النامية، التي تسميها الصين «دول الجنوب العالمي»، وتعتبر أن لديها قضية مشتركة لمواجهة سياسات «الشمال».

كذلك ينظر الحزبان بقلق تجاه ارتفاع اعتمادية الولايات المتّحدة على الواردات الصينية خلال العقود السابقة، خصوصاً في مجال الخدمات الأساسية، بما فيها الخدمات الطبية والعلاجية، ويجمعان على ضرورة تقليل هذه الاعتمادية. ويتبع الحزبان رؤية موحّدة في ما يتعلق بمسائل الأمن القومي الأميركية المرتبطة بالتكنولوجيا، وينظران إلى الصين باعتبارها تشكّل خطراً على الولايات المتّحدة في هذا المجال.

الآن، ما هو الثابت ضدّ الصين في شأن العلاقات العربية الصينية التي نمت نمواً ملحوظاً خلال آخر سنوات، وأبرزها بين السعودية والصين، على غير رغبة إدارة بايدن؟.. القاعدة الأساسية أنّ الولايات المتّحدة تسعى لعرقلة التقارب العربي الصيني إذا كان يهدّد المصالح الاستراتيجية لها أو لإسرائيل. لكنّ العلاقات الحالية بين الصين والدول العربية لم تبلغ مثل تلك المرحلة. مثلاً إنّ انخراط الدول العربية في مبادرة «الطريق والحزام» لم يساعد على توطين صناعات تحويلية تستعمل المواد الخام العربية لتطوير الصناعات المحلية، وتشجيع الصادرات العربية بوضوح، حتّى الآن، سوى بعض البوادر في العلاقات الاقتصادية مع السعودية، والتي ما يزال من المبكّر الحكم على نتائجها. وتبدو الصين أكثر اهتماماً بالمشروعات الاستراتيجية التي تضمن لها نفوذها الاقتصادي، مثل الموانئ وطرق النقل.

لكن هذا ليس كلّ شيء. فالولايات المتّحدة لا تنظر إلى العلاقات العربية الصينية من زاوية المصالح العربية فقط، بل إنّها تنظر إليها بشكل أكثر اهتماماً من زاوية المصالح الصينية، وستكون حريصة على أن لا تُؤدّي العلاقات العربية الصينية إلى خدمة مصالح الصين الاستراتيجية، كان تصبح الأسواق العربية طرفاً فاعلاً في حرب الدولار واليوان، فتصبح العملة الصينية مقبولة للتبادل التجاري معها، كذلك أن لا يتحوّل البترول الذي تبيعه الدول العربية إلى الصين إلى سلعة استراتيجية؛ أي أن لا تسعى الدول العربية لمقايضة البترول مع التكنولوجيا العسكرية مثلاً، وأن يبقى في مربّع التبادل التجاري فحسب.

لا ريب أنّ طبيعة العلاقات العربية مع الصين محكومة للقرار السياسي أكثر ممّا هي متعلّقة بالمصالح الاقتصادية، ما يعني أنّ الدول العربية لا بدّ أن تراعي خلال السنوات المقبلة طبيعة علاقاتها مع الإدارة الأميركية الجديدة، فقد أدّى تخفيف الولايات المتّحدة اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط منذ بداية عهد بايدن إلى توثيق الدول العربية الرئيسية علاقتها بالصين، وهكذا يمكن أن تقود عودة ترامب، أو سياسات كامالا هاريس، إلى عودة التقارب مع واشنطن على حساب مستقبل العلاقة مع بكين.

(كاتب من الأردن)

> لا تنظر الولايات المتحدة إلى العلاقات العربية الصينية من زاوية المصالح العربية فقط، بل تنظر إليها بشكل أكثر اهتماماً من زاوية المصالح الصينية

كاريكاتير عماد حجاج

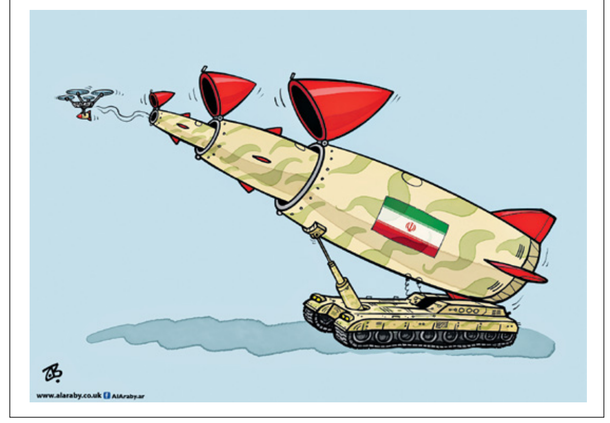

حملة انتخابية على وقع الإقالات

المهدي مبروك

أوقفت، في الأسبوع الماضي في تونس، رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة، سهام بن سدرين، وهي الهيئة التي تولّت خلال عشرية الانتقال الديمقراطي ملفّ العدالة الانتقالية، الذي شغفته بتقريرها الختامي المُفصّل بالانتهاكات التي حصلت خلال تاريخ دولة ما بعد الاستقلال. تزامن ذلك مع إيقافات طاولت مسؤولين نقابيين في الخطوط الجوّية التونسية، تبعها مباشرةً إيقاف المدير العام للشركة ذاتها. كذلك توالت تهمٌ وإقالاتٌ لمسؤولين محلّيين وجهويين، سواء في الإدارة العمومية أو في الشركات والمؤسّسات العمومية. المأخذ، وحتّى التهم، جاهزةٌ طبعاً، وهي التقصير في «تنفيذ المهام الموكولة إليهم والتواطؤ مع المتآمرين على الدولة والخونة والمرتدين في أحضان الخارج»، وهو الثالوث الذي يُلقى عليه الرئيس قيس سعيّد المشكلات كلّها، التي تواجهها البلاد، بما فيها الشُّحّ المائي، والعجز في الطاقة... إلخ. ذهب الرئيس سعيّد ذات مرّة إلى اتّهام أشجار شارع الحبيب بورقيبة، التي تعود إلى عقود طويلة، بأنّها ليست بريئة. تحوّلت البلاد حفلةً تنكريةً كُبرى لا أحد بريء فيها، والجميع يَشكّ في الجميع إلى حدّ الهلوسة والرعب. التهم التي وُجّهت إلى هؤلاء الموقوفين هي عموماً سوء استخدام المال العام، وأشكال مختلفة من الفساد.

في مثل هذه الأجواء، يُكثّف الرئيس جولاته الحثيثة لزيارة مؤسّسات عمومية، ومنشآت مختلفة، يُبدي الرئيس تذمّره وسُخْطه على الخدمات التي تسديها، ويقول في شأنها ما لا تقوله المعارضة، مُعبّراً عن شديد غضبه، لما لن إليه الأمور. لا يمكن حتّى للمُعارضة أن تقول ما يقوله الرئيس في شأنها. إنّه الرئيس المُعارض على نحو يُذكّرنا بأسلوب العقيد مُعمّر القذّافي، الذي يتحوّل، وهو يملك سلطاتٍ مطلقةً في مناخ غابت فيه أدنى تعبيرات المُعارضة، المُعارض الأكبر، يبدو الرئيس في خطاباته قائداً لمعركة تحرّر وطني، وهي المعركة التي تُوفّر له مُعارضين يمكن أن تمتدّ جبهتهم واسعةً، «إنها جبهة داخلية مهيمنة من طبقة سياسية فاسدة، خصوصاً تلك التي حكمت خلال عشرية الانتقال الديمقراطي». يندّر أن يشير الرئيس إلى من حكموا خلال عهد زين العابدين بن علي أو خلال عهد الحبيب بورقيبة. هذه الجبهة تضمّ أيضاً رجالَ الأعمال المُحتكرين، وجيشاً من الإداريين المُتسلّلين إلى الإدارة لتجفيرها من الداخل، كما يُصرّ الرئيس على تذكيرنا دوماً. أمّا الجبهة الخارجية التي يخوض ضدّها الرئيسُ حربَه في معركة تحريره تلك، التي لن تنتهي قريباً، بل الأرجح أن تطول، فهي القوى الاستعمارية، والنظام العالمي الظالم، والخونة والمرتبطون بدوائر عالمية مشبوهة... إلخ.

على خلاف بعض التحليلات، التي ترى هذه المسائل عفويةً، فإنّ الأمور كلّها مُرتّبة بشكل مُحكم، ولا شيء يخرج عن التوضيب المسرحي العام، بما يخلق مشهداً حاضراً لدى الرأي العام يوحي بشكل صريح وواضح بجملة من المسائل والرسائل. لعلّ أكثرها أهميةً أنّ الرئيس في عنفوان نشاطه الجسدي والذهني، تحتفي صفحات وسائل التواصل الاجتماعي بأنّ الرئيس يعمل خارج مكتبه في حرارة تجاوزت 45 درجة مئوية، ولقد تزامنت تنقّلات الرئيس مع موجة حرّ تضرب البلاد، واستمرّت لأكثر من أسبوع تقريباً.

أمّا الرسالة الثانية، فإنّ الحرب تتواصل بلا هوادة ضدّ خصوم الرئيس، بقطع النظر عن براءتهم. لا يقرّ الرئيس ضحايا الإيقافات والإقالات، فقد تشمل حتّى أنصاره أو من عيّنهم هو نفسه في مناصب عُليا، بعد أن احتكر، منذ أن سنّ بشكل مُنفرد دستورَ 2022، هذه المهمّة، التي كانت في دستور 2014 موكولةً إلى رئيس الحكومة أو إلى الوزراء. على خلاف القذّافي، الذي يتحوّل، وهو يملك سلطاتٍ مطلقةً في مناخ غابت فيه أدنى تعبيرات المُعارضة، المُعارض الأكبر، يبدو الرئيس في خطاباته قائداً لمعركة تحرّر وطني، خصومه إلى أقصاها. صورة الرئيس، الذي لا يصالح ولا يهادن ولا يفاوض، هي جزء من حملته الانتخابية، التي ترسم صورة الرئيس المبدئي، الذي يستميت في معركته إلى لحظة الانتخابات، وما بعدها. يوحي الرئيس أنّه يحتاج عهدةً ثانية لإكمال معركته، وتحقيق برنامجه، وقد عبّر في إحدى خطبه أخيراً عن أنّه «غريب»، غربة صالح بن قومه ثمود. يُذكّر الرئيس خصومه، سواء بانشطته المُكثّفة خلال هذه الأسابيع الحاسمة في الحملة الانتخابية أو بجملة الإيقافات والإقالات، التي تسارعت وتيرتها، أنّه اللاعب الوحيد والأفضل، الذي سيضمن للبلاد مستقبلاً زاهراً، وهي تعبر عملوا الشاهق، كما يقول. هذه الحركة الحثيثة، التي لا تهدأ، من شأنها أن «تصنع الحدث»، وتغطّي عدّة أحداث أخرى تطعن في سلامة المسار الانتخابي، بدءاً بالتشريعات التي فرضها الرئيس، سواء في الدستور أو في النصوص الترتيبية التي أصدرتها الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، وانتهاءً بتلكّؤ السلطات الإدارية في منح المُترشّحين الوثائق اللازمة، ومنها بطاقة السوابق العدلية. هذه التضييقات، وغيرها، من شأنها أن تزيل «المُترشّحين الجدّيين»، وذلك ما دفع 11 مُترشّحاً إلى إصدار بيان يستنكرون فيه هذه التجاوزات الخطيرة كلّها، الأمر الذي يهدّد نزاهة الانتحابات.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

> تتواصل الحرب ضدّ خصوم سعيّد، بقطع النظر عن براء تهم، وقد تشمل أنصاره

كاملا هاريس وقضايا عالمية مستعصية

حسان الأسود

مع تنحّي الرئيس الأميركي، جو بايدن، وتنازله عن المضيّ في الترشّح عن الحزب الديمقراطي، ودعمه نائبته كاملا هاريس لتأخذ مكانه قبل مُؤتمر الحزب، تكون الحماسة قد عادت إلى الانتخابات الأميركية، ليس بين الحزبين وأتباعهما، بل في صعيد الدول وزعمائها في شتى أصقاع الأرض. يُؤكّد هذا أهميّة الولايات المتحدة زعيمةً للعالم، ويُؤكّد ترابط الملفّات الدولية وتشابك المصالح العالمية وتعقيداتها، بحيث يجادل بعضهم بأنّ سياسات الدول الراسخة مُؤسساتها لا تتأثّر تأثراً جذريّاً مع تغيّر الحكومات والقادة، ويضربون لذلك مثلاً أميركا ذاتها، عندما منعت المُؤسّسات دونالد ترامب من سحب القوات الأميركية من سورية. ومع ذلك، يبقى الرئيس الأميركي صاحب النفوذ الأكبر في السياسة الخارجية، وهذا ما يمكن أن يطبع ولايةً واحد من الرؤساء بطابع مُختلف عن غيره، فقد كان لترامب مثلاً سمة الارتجال والتصرّف بشخصنة متجاوزاً المُؤسّسات، عكس بايدن الذي كان لمستشاريه ومساعديه دورٌ كبيرٌ في صنع القرارات الرئاسية، واتخاذ المواقف من الأحداث الدولية.

ينتظر الرئيس المُقبل، أيّاً كان، وضعٌ دولي قمّةً في التشابك والتوتّر والتعقيد. أوروبيّاً، تُقلق الحرب الروسية الأوكرانية الجميع، خاصّة الأوروبيين، الذين يرون في استمرارها استنزافاً دائماً لاقتصاد دولهم، مما يُؤثّر بصورة مباشرة في الانزياحات السياسية في الساحة الانتخابية، وهذا ما بدأت نتائجه تظهر من خلال فوز اليمين واليمين المُتطرّف في انتخابات البرلمان الأوروبي، وفي الانتخابات الوطنية. وفي العديد من دول الاتحاد الأوروبي. وفي إيران، استبعد المُرشد علي خامنئي الاستحقاق الرئاسيّ الأميركيّ بتعميد بايدن مجسوب على الإصلاحيين، وبهذا تُعاود إيران الصعود على وتر الموازنة بين التشدّد والانفتاح، وهذا ما أوصلها من الدبلوماسيين إيّاه بارك أوباما إلى اتّفاق حول ملفّها النووي. فإذا جاء ترامب مُجدّداً وجب عليها الانحناء لعاصفة قصيرة أربعة أعوام أخرى، وتحمّل حصار شديد بالحدّ الأدنى، وحرب إسرائيلية بالحدّ الأقصى، بينما سيكون نهج هاريس امتداداً لسياسة سلفيها بايدن وأوباما، إذ لطالما كان الديمقراطيون أكثر قرباً إلى الإيرانيين. سنجد معاودة إلى ما بدأه أوباما بهذا الخصوص، سيعني هذا من حيث النتيجة مزيداً من التمدّد الإيراني في الشرق الأوسط، وتدفّقاً غير محدود بالموارد المالية، باعتبار أنّ إيران ستُلحّ على فكّ الحجز عن أموالها في المصارف الأميركية، كما ستسعى على رفع العقوبات الاقتصادية عنها، إذن سيكون استمرار الإدارة الديمقراطية لمصلحة إيران، وفي غير مصلحة خصومها.

في تركيا يترقّب كثيرون عودة ترامب، ورغم أنّ الأخير كاد يسبّب للاقتصاد التركي كوارث حقيقية، عندما غرّد بأنّه قادر على تحطيمه إن شاء، ما أدّى لحظتها إلى انهيار كبير في سعر صرف الليرة التركية أمام الدولار، إلّا أنّه في المقابل سمح لها بالدخول إلى سورية، واقتطاع جزء من أراضيها، بحجّة إزاحة حزب العمّال الكردستاني من حدودها. قد يترتّب على عودة ترامب توسّعاً في التوجّه نحو تنويع الحلفاء شرقاً، منذ إدراكهم حجم الخذلان الذي تعرضت له السعودية، وهي أكبر حلفائهم وأقدمهم، بعد تركها وحيدة في مواجهة اعتداءات إيران عبر صواريخ الحوثي ومسيّراته، التي استهدفت شركة أرامكو قبل أعوام. من هنا، قبل السعوديون الوساطة الصينية لتصفير المشكلات مع جيرانهم الإيرانيين، أو في الأقلّ تجميد درجة التنافس عند حدود دنيا لا تسمح للخصوم بالتصعيد، الذي لا قِبَلَ للسعودية بمجابهته، خاصّة أنّها لا تملك مليشيات خارجة عن القانون كالحوثيين، وغيرهم في العراق أو سورية أو لبنان. كذلك كان الاتجاه نحو روسيا لتعديل كفّة الميزان مع الغرب. من هنا، كان الموقف السعودي على سبيل المثال متوازناً في عدم الانجرار وراء العقوبات الغربية، وعدم الاندفاع في دعم الأوكرانيين بلا حدود كما فعل الأوروبيون.

في الساحة السورية لن يتغيّر استعصاء المشهد الراهن مع نجاح هاريس، فالمقايضة الإيرانية مع الديمقراطيين ستضع في سلّم أولوياتها الحفاظ على النظام، لأنّه أفضل من تمكّن الإيرانيين من البقاء والتمدّد هناك، ولا يمكن لنا نسيان أوباما خطوطه الحمراء تجاه استخدام الأسد الكيميائي ضدّ الشعب السوري، وكيف خضع لضغوط المُرشد، الذي مَدّد موقف المفاوضات بشأن الملفّ النووي إن تمت معاقبة الأسد على جريمته النكراء. يضاف إلى ذلك أنّ حالتَي الملاحب والاسلسم السائدة بين إسرائيل والنظام السوري منذ 50 عاماً، يمكن استمرارها إذا ما تعهّد بشّار الأسد الحفاظ على حدوده معها آمنة، كما فعل هو وأبوه طيلة نصف قرن. لا أحد سيهتمّ بمطالب الشعب السوري، وهذا يفرض على المعارضة السورية التأقلم مع حالة الميوعة والسيولة الراهنة، وقد تجد نفسها خارج المعادلات كلّها، إذا ما استمر نهج التطبيع مع الأسد. في أفضل الأحوال يمكن أن يُترك لها مساحة صغيرة للحركة مثل نظيرتها الإيرانية، في اختلاف مستويات تطوّر كلّ منهما في صعيد المؤسّسات وأساليب الحوكمة. ينتظر الشرقُ الأوسط مثل بقية العالم نتائج الانتخابات الأميركية، وتضبط دول كثيرة برامجها على دقّات ساعة واشنطن، وإنْ غداً لناظره قريب، وقد تكذّب المياهُ العَطاس.

(كاتب سوري في برلين)

هاريس في استقبال سجناء مفرج عنهم بصفقة تبادل مع روسيا (كيفن لامارك/رويترز)

> لن يتغيّر استعصاء المشهد السوري مع نجاح هاريس، فالمقايضة الإيرانية مع الديمقراطيين ستضع في سلّم اولوياتها الحفاظ على النظام

مصر وقطر وهنيّة وشينزو آبي

معن البياري

صحيحٌ أن التاريخ الحضاري للدول، وكذا ثرواتُها وعديدها من السكّان، عوامل في تعيين مكانتها وأوزانها في إقليمها ومحيطها، بل وفي العالم أيضاً، غير أن هذا كلامٌ كلاسيكيٌّ ومتقادم، وليس قولاً فصلاً في عموم الأحوال، أقلّه عربيا، فالناظرُ في راهن مصر، الدولة ذات العمق الحضاري البعيد، والتي تحوز موارد بشرية هائلة، وإمكاناتٍ وكفاءاتٍ وأدمغةً عالية وغيرة، يحتاج إلى عيون ميكروسكوبيّة ليصادف لها ورناً فاعلاً مؤثّراً في الجوار، وفي الإقليم، وفي الفضاء العربي، على غير ما كانت عليه في آزمنةٍ ناصريةٍ (وغير ناصرية)، ولّت، وذلك التورّم في افتتاحيات الصحف القاهرية، والذي يضفي على مصر ما ليس في حاضرها المعاين، ليس في وسْعه أن يخفي أن إثيوبيا تستضعف مصر، وأن إسرائيل لا تلقي لها بالاً، عندما تُجهز على غزّة ونأسها ومحاورها ومعبر رفح فيها، بينما كان في وُسع الحكم في مصر، لو أنه صاحب إرادة سياسية حرّة، ويعرف حقّا قيمة مصر في أمتها، أن يُنهي حرب الإبادة في أسبوعها الثاني، لو لوّح بأن معاهدة السلام في كفّة ووقفَ الحرب في كفّة أخرى، لو فعل هذا أو شيئاً منه، لردّ إلى مصر كثيراً مما تآكل من مهابتها وموقعها في وجدان الشعوب العربية، بل وفي العالم. وهذا بيان الخارجية المصرية، في التعقيب على جريمة اغتيال إسماعيل هنيّة، لا يذكّر اسم الرجل وموقعه، ولا يعزّي فيه، ويكتفي بالتحذير من «منهجيّة سياسة الاغتيالات» (!)، وكان الذي اغتيل نائبٌ في برلمان الكسيك. وإذ تؤكّد لغةٌ كهذه، بشأن واقعة عظيمة الوقْع على الشعب الفلسطيني (الشقيق على ما يجدُر التذكير)، المؤكّد المعلوم للمرّة المليون، عن ركاكة الأداء السياسي والدبلوماسي لمصر التي قدّامنا، فإنها تأخذُنا إلى بيان الخارجية نفسها في تعزية حكومة اليابان وشعبها في «المصاب الأليم»، بوفاة رئيس الوزراء الأسبق، شينزو آبي، في جريمة اغتيال في يونيو/ حزيران 2022، كما عبّر الرئيس عبد الفتاح السيسي عن خالص عزائه ومواساته، ودعا «المولى عزّ وجلّ أن يلهم أسرته الصبر والسلوان». ولئن كان في فائض هذه المشاعر حسٌّ دبلوماسيٌّ وسياسيٌّ رفيع تجاه اليابان وشعبها الصديق، فإن واحدَنا يخالطه شعورٌ بالسخط من فرط ما بدا عليه انعدام الحسّ الإنساني والعروبي (هل نقول شيئاً آخر؟) في بيان الخارجية المصرية، بشأن رئيس وزراء عربي سابق، قضى أيضاً في جريمة اغتيال، اسمه إسماعيل هنيّة، ينتسب إلى قطاع غزّة المجاور لجمهورية مصر العربية.

ليس لدولة قطر ذلك العديد السكّاني ولا العمق الحضاري لمصر، وليسوا، أم كلثوم ونجيب محفوظ وأحمد زويل وطه حسين، من أبنائها، وهي صديقةٌ وحليفةٌ للولايات المتحدة، وتستضيف قاعدة أميركية، غير أن بيان خارجيّتها في إدانتها «الاغتيالات السياسية، مهما كانت الدوافع والأسباب» تقدّم بالتعزية برئيس المكتب السياسي لحركة حماس (المنصب الذي كان عليه الشهيد)، وبمرافقه الشخصي، إلى ذويه «دولة فلسطين وشعبها الشقيق». وعندما احتضن ترابُها جثمان الشهيد، وعندما تقدّم أمير البلاد ووالده الأمير السابق المصلّين على روحه، وشاركا في التشييع المهيب، لم تكن قطر تمالئ إخواناً مسلمين، ولا تصطفّ مع «حماس» وتناهض الجبهة الشعبية وحركة فتح، ولم تكن تحمل السلّم بالعرض، وإنما تضيف إلى ما تُراكمه في رصيدها من مكانةٍ وازنة وفاعلة، ونجاحاتٍ سياسية وإعلامية و... إلخ. على مستوياتٍ شعبيةٍ ورسمية. وهي التي تستقبل رئيس الموساد في بساطاتها من أجل ه

في دلالات التصعيد الصهيوني

حيان جابر

أقدم الاحتلال الصهيوني على تصعيدٍ إقليميٍّ رباعيٍّ أخيراً، أوّله قصف موقعَيْن في ميناء الحديدة اليمني، منهما منشأة تخزين الوقود، ما أدّى إلى اشتعال النيران في خزانات الوقود. وثانيه اغتيال واحد من أكثر قادة حزب الله أهمّية؛ فؤاد شكر، في قصفٍ استهدف بناءً سكنياً في ضاحية بيروت الجنوبية معقل حزب الله. ثالثه، اغتيال رئيس حركة حماس إسماعيل هنيّة في مقرّ ضيافته في طهران، في أثناء زيارته للمشاركة في حفل تنصيب الرئيس الإيراني الجديد مسعود بزشكيان. أما رابعه، فيتمثّل في موقع اغتيال هنيّة، داخل العاصمة طهران، وفي مقرٍ تابعٍ للحرس الثوري الإيراني.

إضافةً إلى ذلك، أعلن الاحتلال في أعقاب اغتيالٍ هنيّة تلقّيه معلوماتٍ استخباراتيةً دقيقةً تفيد بنجاحه في اغتيال قائد الجناح العسكري لحركة حماس محمّد الضيف، في العملية التي نفّذها جيش الاحتلال في خانيونس جنوبي قطاع غزّة (2024/7/13)، تلك العملية التي أسفرت عن استشهاد نحو 90 فلسطينياً مدنياً، وإصابة نحو 300 مدنيٍّ أيضاً. تجاهلت كتائب عزّ الدين القسّام آخر إعلان صهيوني بخصوص اغتيال الضيف، وهو تجاهُلٌ مُوفَّقٌ وسليمٌ من الناحية العسكرية والاستخباراتية والسياسية، مع الإشارة إلى إعلان الكتائب في الـ13 من الشهر الفائت (يوليو/ تمّوز)، عقب المجزرة التي ارتكبها الاحتلال في خانيونس، أنّ الضيف بخير وسلامة. تجاهُل الكتائب وإعلانها السابق يوم المجزرة أضعفا مصداقية الخبر الصهيوني، خصوصاً في ظلّ توالي أكاذيب الاحتلال أخيراً، وعدم عرض أيّ أدلةٍ تُؤكّد صحّة معلومات الاحتلال، فضلاً عن غياب التوضيح الإعلامي لسياق المعلومات الاستخباراتية، ومصدرها وسياقها، كما جرت العادة في مناسباتٍ سابقة. من هنا تمكن الإشارة إلى بعض دلالات التصعيد الصهيوني، الأمني والعسكري، ونسبياً الإعلامي، التي تُؤشّر كذلك إلى مآلات العدوان المُستقبلية، وربّما تُؤشّر إلى أبعد من ذلك.

فشلٌ عسكريٌّ: يدلّ آخر تصعيد صهيوني إقليمي على فشل داعمي الاحتلال في حمايته من تدخّلات جماعة أنصار الله الحوثي في اليمن، وعلى فشل استراتيجية الاحتلال الإقليمية في الحدّ/ وقف استهداف الاحتلال من قبل أصدقاء فصائل المقاومة الفلسطينية الإقليميين، ردّاً على عدوان الاحتلال الحالي على قطاع غزّة، عدوان الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتهجير القسري.

> يدل التصعيد الإسرائيلي على أهمّية الدور الإقليمي، ما دفع الاحتلال إلى ضرباتٍ موجعةٍ قد تثني القوى الإقليمية عن مساندة المقاومة الفلسطينية
>
> توسيع عدوان الاحتلال أو إنهاؤه يتوقّفان على تماسك جبهته الداخلية، ومدى الاستعداد الأميركي للانخراط في حربٍ إقليمية

تأثير القوى الإقليمية الكبير: يدلّ التصعيد أيضا على أهمّية الدور الإقليمي (حزب الله والحوثيون ومن خلفهم إيران)، وتأثيره الكبير على الاحتلال وعدوانه المستمرّ منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023 في المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، ما دفع الاحتلال إلى التصعيد العسكري عبر ضرباتٍ موجعةٍ قد تثني القوى الإقليمية عن مساندتها العسكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية.

تفوقٌ استخباراتيٌ صهيونيٌ: نجاح الاحتلال في اغتيال قياديين بارزين، بداية بكبير مستشاري حزب الله العسكريين فؤاد شكر بغارةٍ صهيونية على بناءٍ مدنيٍّ في معقل حزب الله الرئيس؛ ضاحية بيروت، ثمّ في اغتيال إسماعيل هنيّة، رئيس حركة حماس، في قلب إيران، وفي مقرٍ تابعٍ للحرس الثوري، يُعبّر عن اختراقٍ استخباراتيٍّ صهيونيٍّ فاعلٍ لكلٍّ من حزب الله اللبناني، والحرس الثوري الإيراني، ما يعني تفوّقاً استخباراتياً صهيونياً عليهما.

نجاح القسام استخباراتياً: يُعبّر التصعيد الصهيوني إقليمياً عن حالة الاستعصاء التي يعاني منها الاحتلال عسكرياً واستخباراتياً داخل قطاع غزّة، وتحديداً في ما يتعلّق باستهداف قادة كتائب عزّ الدين القسّام، وفي الوصول إلى أسراه لدى فصائل المقاومة.

صورة النصر: يندرج التصعيد الصهيوني الإقليمي في سياق بحث بنيامين نتنياهو عن صورة نصر يمكن تسويقها ضمن جمهوره وحاضنة الاحتلال الاجتماعية، فضلاً عن تسويقها دولياً، من هنا يفهم توقيت استهداف إسماعيل هنية ومكان استهدافه، إذ لم يكن استهدافه سابقاً صعباً من الناحية العسكرية والاستخباراتية، نظراً إلى طبيعة نشاطه العلني.

توحيد جبهة الاحتلال الداخلية: ساهم التصعيد والاغتيالات المرافقة في توحيد المجتمع الصهيوني، أو في تخفيض حدّة الخلافات الداخلية، خصوصاً بعد تصاعد خلافات حاضنة الاحتلال الاجتماعية في الأسابيع القليلة التي سبقت التصعيد، بين مُؤيّدي التيّارات الصهيونية الدينية، والتيّار الصهيوني، والتيّارات الدينية، وما يسمى بالتيّار الليبرالي الصهيوني، التي بلغت ذروتها في اقتحام معسكر سدي تيمان.

فخ المسار التفاوضي: لم ينجح نتنياهو في فرض شروطه على المسار التفاوضي نظراً إلى عوامل عديدة، منها عدم دعمها صهيونياً من القوى والأحزاب من خارج الائتلاف الحكومي (بل حتّى من داخله، التي تعارض المسار التفاوضي أساساً)، والدوائر الاستخباراتية والعسكرية، ومن قبل حاضنة الاحتلال الاجتماعية. كما بسبب غياب الدعم الدولي لشروط نتنياهو، وتحديداً رفض إنهاء العدوان، ورفض الانسحاب الكامل من قطاع غزّة، ورفض الإفراج عن معظم الأسرى الفلسطينيين من القيادات الفلسطينية البارزة من داخل سجون الاحتلال. في ظلّ ذلك كلّه، بات المسار التفاوضي بمثابة الفخّ، من وجهة نظر بنيامين نتنياهو وشركائه في الائتلاف الحكومي، ما دفعه نحو البحث عن مخارج أخرى، منها التصعيد الإقليمي.

إطالة العدوان أو إنهائه: يفتح التصعيد الباب واسعاً أمام احتمالَيْن متناقضَيْن، إمّا توسيع العدوان وإطالته، أو إنهاؤه في غضون أسابيع قليلةٍ، فذلك يتوقّف، من وجهة نظر كاتب هذه السطور، على ثلاث مسائل هي: تماسك جبهة الاحتلال الداخلية، والاستعداد الأميركي للانخراط في حربٍ إقليميةٍ طويلةٍ نسبياً، وطبيعة ردّ القوى الإقليمية ونوعيّته وقوّته.

الضغط على فصائل المقاومة: بلغ الضغط على فصائل المقاومة الفاعلة في قطاع غزّة حدّه الأقصى، بعد سيطرة قوات الاحتلال على معبر رفح ومحور فيلادلفيا. رغم ذلك، لم ينجح نتنياهو وحكومته من انتزاع تنازلاتٍ كُبرى من فصائل المقاومة، لذا اعتقد الاحتلال أنّ التصعيد الإقليمي قد يجبر حلفاء وداعمي فصائل المقاومة الفلسطينية على الضغط عليهم للقبول بالشروط الصهيونية كما هي، في مقابل تجنّب الانزلاق نحو حربٍ إقليميةٍ، وربّما دوليةٍ، أوسع.

بناء على ما سبق كلّه، يبدو تصعيد الاحتلال الإقليمي أخيراً كأنّه ورقةُ حكومةُ الاحتلال الأخيرة للتملّص من تداعيات «طوفان الأقصى»، ونتائجه السلبية، إن لم يحدث أيٌّ من: تمكن الاحتلال من اختراق كتائب عزّ الدين القسّام في قطاع غزّة استخباراتياً، ما يؤدي إلى اغتيال قيادةٍ سياسيةٍ وعسكريةٍ فلسطينيةٍ وازنةٍ داخل القطاع المحاصر، أو انخراطٍ أميركي حاسم في حربٍ إقليميةٍ واسعةٍ ومُديدةٍ، أو تراجع القوى الإقليمية المساندة لفصائل المقاومة الفلسطينية عن مساندتها العسكرية والسياسية والأمنية كاملةً، أو عن واحدتها، وهو ما سوف تكشف عنه الأسابيع القليلة المُقبلة، وإن كانت المُؤشّرات توحي برأي الكاتب بإصرار القوى الإقليمية المساندة على دورها المساند، حتّى لو أدّى استمراره إلى حربٍ إقليميةٍ واسعةٍ، والولايات المتّحدة غيرُ متحمّسةٍ لأيّ تصعيدٍ إقليمي إضافي، ما قد يعزز من احتمال زيادة الضغط الدبلوماسي، وربّما المالي، على الاحتلال لإجباره على وقف العدوان، ودفع ثمن فشله الاستخباراتي والعسكري في 7 أكتوبر (2023).

(كاتب فلسطيني في كوالالمبور)

تركيا و«العمّال الكردستاني» إلى أين؟

هوشنك أوسي

تقترب التحضيرات العسكرية التركية لشنّ عملية عسكرية واسعة داخل إقليم كردستان العراق، بحُجّة القضاء على حزب العمّال الكردستاني، من ساعة الصفر. وضعت آخر زيارة للرئيس التركي أردوغان إلى العراق، وما نتج منها من تفاهمات واتّفاقات عسكرية وأمنية، اللمسات الأخيرة على خطّة هذه الحملة العسكريّة الجديدة. تأتي هذه الاتفاقات حزمةً مضافةً إلى ما جرى توقيعه بين البلدين من سنة 1984 إلى 2007، وصولاً إلى 2024. لكن، منذ سنواتٍ والقوّات التركية موجودة، وبما يزيد على 20 ألفاً، في تلك المناطق، وتشتبك مع عناصر «الكردستاني» هناك بين الفنية والأخرى، وتكاد تلك الاشتباكات تدخل دائرة الروتين اليومي. صحيح أنّ الأتراك يستولون على مناطق جديدة كان الحزب يشغلها ويستغلّها، لكن لا توجد نتائج نوعيّة على صعيد حسم المعارك. فالأتراك يتمدّدون داخل الإقليم الكردي العراقي، وكذلك حزب العمّال الكردستاني (التركي) يتمدّد، ويشغل الجيش التركي مناطق تمدّد «الكردستاني»، وهكذا دواليك. بمعنى آخر؛ تمدّدُ الطرف الأوّل من الصراع يستجلب معه تمدّد الطرف الثاني. والسؤال هنا: الاشتباكات بين عناصر الكردستاني والجيش التركي داخل الأراضي التركيّة شبه معدومة، فما الخطر الذي يشكّله الحزب على أمن واستقرار تركيا، ووحدة أراضيها؟... أصلاً، تخلّى «الكردستاني» عن شعار الدولة القوميّة منذ اعتقال عبد الله أوجلان ومحاكمته، بل صار يشيطن الدولة القوميّة ويناهضها في أدبيّاته وإعلامه، لأنّها شكل «متخلّف» لإدارة أيّ بلد. أبعد من ذلك، «العمّال الكردستاني» صار يحارب إقليم كردستان العراق أكثر من الأطراف القوميّة المتطرّفة داخل تركيا.

يبدو أنّ حزب العدالة والتنمية وحليفه حزب الحركة القوميّة (المُتطرّف)، بعد أن تراجعت شعبيتهما وشعبية زعيميهما، فإنّ الائتلاف الحاكم في تركيا بأمسّ الحاجة إلى نصر عسكري خارجي ضدّ الإرهاب كي يعيد إليه شعبيّته السابقة. وإذا لم تشنّ هذه الحملة العسكريّة، وما يمكن أن ينجم عنها، فمصير «العدالة والتنمية» حزباً حاكماً لدورة قادمة سيكون على المحكّ، بل في خطر. إذاً، والحال هذه، لكي تزول أو تقلّ المخاطر التي تهدّد مستقبل «العدالة والتنمية» في السنوات القادمة، لا مناص من التحجّج بمخاطر

> لكي تزول أو تقلّ المخاطر التي تهدّد مستقبل «العدالة والتنمية»، لا مناص من التحجّج بمخاطر «العمّال الكردستاني» على أمن تركيا واستقرارها
>
> بإمكان أردوغان حلّ مشكلة «الكردستاني» باتّخاذ قرارات جادّة، وإجراء إصلاحات تعترف بمكوّنات الشعب التركي

«العمّال الكردستاني» على أمن واستقرار تركيا. لكن، لا أحد يسأل نفسه: حكومات «العدالة والتنمية» المتعاقبة تسيطر على حكم وإدارة تركيا منذ 22 عاماً، وهو أوّل حزب في تاريخ تركيا المعاصر يحكم البلاد أطول فترة، فلماذا لم يستطع إنهاء وطيّ ملفّ مكافحة الإرهاب، والقضاء على «العمّال الكردستاني»؟... يجري ذلك، رغم أنّ التلف، الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي، الذي أحدثه «الكردستاني» في المجتمع الكردي في سورية، وفي تركيا، وفي العراق، وحتّى في الشتات والمهاجر، هو أضعاف الأضرار التي ألحقها هذا الحزب بالدولة والجيش التركيين.

سؤال اعتراضي آخر يفرض نفسه هنا: هل بالفعل تركيا جادّة في القضاء على «العمال الكردستاني»؟ وإذا كان من مصلحتها طي ملفّ هذه الجماعة المسلّحة، التي لم تعد لها أيّ قضيّة حقيقيّة تقاتل من أجلها، بعد تخلّيها عن شعار الدولة القوميّة (تحرير كردستان)، فبأيّ شيء ستتحجج لتبرّر وجودها الأمني والعسكري في الشمال السوري (عفرين، تل أبيض، رأس العين...)، وتبقى تهدّد مناطق شرق الفرات أيضا؟ إذا استيقظنا غداً، ووجدنا أنّ «العمّال الكردستاني» تبخّر ولم يعد له أيّ وجود، فماذا ستكون حُجّة تركيا الاستراتيجيّة والوجوديّة كي تبرّر بقاءها الأمني والعسكري في إقليم كردستان العراق؟... المقصد من هذه الأسئلة؛ الصراع بين تركيا والكردستاني أشبه باللغز المسموم الممنوع الاقتراب منه؛ ظاهرهُ صراعٌ واحترابٌ، وباطنهُ ائتلافٌ وتحالفٌ خفي يضمن لتركيا الذريعة والحجّة الكبرى للتمدّد جنوباً.

ما يطرح هذه الفرضيّة . اللغز أسبابٌ عدّة. أوّلاً: لماذا المسيّرات التركيّة عمياء لا تصطاد قيادات الصفّ الأوّل من الكردستاني، وتكون بصيرة في اصطياد قيادات من الصفّ الثاني أو الثالث، وحتّى الرابع أيضاً، سواء في سورية أو في كردستان العراق؟ لماذا المسيّرات التركيّة لا تتعقّب وتصطاد جميل بايك، ومراد قرايلان، ودوران كالكان، وصبري أوك، ومصطفى قره سو... وغيرهم، حتّى لحظة كتابة هذه السطور، بالرغم من أنّ المذكورة أسماؤهم يتحرّكون بين سورية والعراق وإيران؟ أيعقل أنّ تنجح تركيا قبل 25 سنة في القبض على أوجلان في نيروبي، وتفشل في القبض على واحد من القياديين المذكورين آنفاً، وهم يتحرّكون قريباً جدّاً من الحدود التركيّة؟! وإذا كانت أسئلة كهذه ممنوع طرحها في إعلام «العمّال الكردستاني»، فلماذا هي غير مطروحة في الإعلام التركي، المُؤيّد للحكومة والمُعارض لها؟

ثانياً، هل يعقل أنّ تركيا، ثاني جيش في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، ومنذ 1984 ولغاية 2024، على امتداد أربعة عقود، تبقى في حرب مع جماعة مسلّحة تعدادها لا يتجاوز 20 ألفَ مسلّح؟ دولة في مواجهة حزب أو جماعة، لا الحزب فرض شروطه على الدولة، ولا الأخيرة نجحت في القضاء المبرم على هذه الجماعة. لكنّ حجم (وحصيلة) الضرر والتلف والدمار، الذي يتعرّض له الكرد شعباً وقضيةً، جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، من هذا الصراع المزمن والعبثي، بكل تأكيد يصبّ في طاحونة وخزانة ورصيد الدولة العميقة في تركيا، التي تكره ليس فقط الكرد في تركيا، بل في المرّيخ، وتكره العرب والأرمن أيضاً. في ضوء ما سلف، يمكن القول إنّ تركيا ليست جادّة في القضاء على «العمّال الكردستاني»، لا سابقاً ولا حالياً ولا مستقبلاً. وإذا ما أسفرت هذه الحملة عن قتل أو أسر قيادات الصفّ الأوّل من الحزب، فهذا يعني أن هناك جدّية وحزماً حقيقياً في مساعي الحسم العسكري نهائياً. ستكون الحملة العسكريّة المُرتقبة واسعةً وتحظى بتغطية إعلاميّة لزوم الاستثمار الداخلي والخارجي، لكن لن تستأصل الحزب القنديلي الأوجلاني تماماً، بل ستُبقي خلايا أو أوراماً سرطانيّة من الحزب، لأنّ مصالح الجهات والقوى الفاعلة في الدولة الرسميّة والعميقة داخل تركيا ما زالت بحاجة إلى حزب كهذا، يلحق أفدح الأضرار بالكرد وقضيتهم ويشوّهها، ويقدّم الخدمات والمبرّرات العظيمة للدولة التركيّة.

السؤال الاستراتيجي والمصيري بالنسبة للمجتمع التركي، ولا يطرحه الإعلاميون وقادة الرأي في تركيا، هو إذا حسبنا كميّة الأموال التي أنفقتها تركيا على حملاتها العسكريّة، والجيش والأسلحة، وميزانيّة الدفاع، في مكافحة «العمّال الكردستاني»، منذ 1984 ولغاية 2024، ولو دخلت تلك الأموال في مشاريع التنمية والاقتصاد التركي، فربّما نافس اقتصادُ تركيا اقتصادَ أميركا والصين. أين ذهبت تلك الأموال التي لا يعلم الأتراك عنها شيئاً، مع هذه النتيجة الصفريّة عسكريّاً في الحرب على العمّال الكردستاني طوال 40 عاماً؟

لا نعلم إذا كانت مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجيّة في تركيا أتعبت نفسها في الإجابة عن هذه الأسئلة التي يمكن إدراجها تحت عنوان عريض: «الصراع بين تركيا والكردستاني: إلى أين؟»، ذلك أنّ المُؤشّرات والأرقام والظواهر تشير إلى أنّه بالفعل هناك صراع حقيقي ودموي عمره 40 عاماً، لكنّ الحزب موجود والدولة موجودة حتّى اللحظة. هل هذا يعني أن هناك تكافؤاً؟... لا طبعاً. إذن ماذا يجري؟... إنّ تركيا، بحكومتها الحالية ورئيسها الحالي، بإمكانها حلّ المسألة الكردية في تركيا التي اعترف أردوغان نفسه بوجودها، وأنّه سيحلّها منذ 2005 في ديار بكر. نعم، بإمكان أردوغان الحلّ عبر اتّخاذ قرارات سياسية جادّة، وإجراء بعض الإصلاحات الدستوريّة، التي تعترف بمكوّنات الشعب التركي (عرب، كرد، أرمن، سريان...)، وتصون وتضمن حقوق هذه الشعوب في الدولة ومؤسّساتها. تعني إجراءات أحادية الجانب، بمعزل عن مسرحيات التفاوض مع «العمّال الكردستاني» في قنديل، وإيمرالي، وأيّ عاصمة أوروبيّة، حلّاً أحادي الجانب، سيجنّب تركيا المزيد من الهدر في الدماء والأموال، ويسحب البساط من تحت أقدام «العمّال الكردستاني» بشكل نهائي. وإذا كانت خاتمة الحملة العسكريّة المُرتقبة على الجماعة الأوجلانيّة في كردستان العراق خطّة سياسيّة للحلّ، من المذكور، ولا يحرج الحكومة والدولة التركيتين نهائياً، فسيلقى ذلك الحلّ ترحيباً دولياً، وربّما من قطاعات واسعة تضرّرت من الجماعة الأوجلانيّة، وسلوكياتها الفاشيّة، وتسلّطها على رقاب الكرد، وممارستها الديماغوجيّة، والتضليل، والعزف على الغرائز، واستدرار عواطف الشارع الكردي بالشعارات البرّاقة والمسمومة.

من خلال متابعة إعلام العمّال الكردستاني، تظهر حالة من الهستيريا المحمومة مسيطرةً ومستحكمةً، عبر حملات التخوين العشوائيّة والاعتباطية، التي يشنّها ضدّ قيادة إقليم كردستان العراق، وتحديداً الحزب الديمقراطي الكردستاني، وزعيمه مسعود بارزاني، من خلال ذلك، يظنّ المرء أنّ قيادات «العمّال الكردستاني» الرئيسة باتت تتحسّس رؤوسها، وتشعر بدنو النهاية. وضمن حملات التخوين والترهيب التي يمارسها الحزب المذكور، أصدر جميل بايك تعليماتٍ وأوامرَ سريّة إلى قيادة الحزب في أوروبا باستهداف 16 شخصاً ممّن ينتقدون حزبه بشكل مستمرّ، وضمن تلك اللائحة السوداء، اسم كاتب هذه السطور، وعلى قيادة الحزب في أوروبا تنفيذ الأوامر وإسكات هؤلاء، سواء بطريق الاعتداء الجسدي والترهيب وإلحاق الأذى المباشر، أو الخطف، أو الاغتيال. سلوك كهذا مارسه الحزب في الثمانينيّات والتسعينيّات في الأراضي الأوروبيّة، ويبدو أنّه سيعود إليه بحجّة استرداد الهيبة، التي تراجعت وتزعزعت أمام انتقادات «الخونة»، بزعم الحزب. ومن المؤسف القول إنّ جماعات كهذه، عقائديّة متطرّفة، يساريّة أو جهاديّة، دائماً وقودها وحطبها هم البسطاء والسذّج وأنصاف المتعلّمين، الذين سرعان ما تخدعهم الشعارات والخرافات الأيديولوجيّة.

أيّاً يكن من أمر، من مصلحة الكرد وكردستان وتركيا، والشرق الأوسط والعالم، أن يصبح حزب عبد الله أوجلان في خبر كان. متى يتحقّق ذلك؟ وما هي القوى القادرة على تحقيقه، الإجابة برسم المستقبل.

(كاتب سوري كردي في السويد)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads